



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٨ ديسمبر ٢٠١٤

المحترم

إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل التشريعي
٣	دور الإنعقاد
٦١٣	رقم الوثيقة

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إضافة مادة جديدة برقم (١١ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

د. عبدالرحمن صالح الجيران

حمود محمد الحمدان

حمدان سالم العازمي

د. أحمد مطيع العازمي

فارس سعد العتيبي

جدلاً لى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
بموجب على سادة الأصدقاء  
مع إعطائه صفة الاستعجال

عبدالله  
١٤١٤

**اقتراح بقانون**  
**في شأن إضافة مادة جديدة برقم ( ١١ مكرراً)**  
**إلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري**  
**وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني ، المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٦،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

**(المادة الأولى)**

تضاف إلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ( ١١ مكرراً ) نصها الآتي :



State of Kuwait

دولة الكويت

**مادة (١١) مكرراً :**

" كل قرار إداري صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالمخالفة لقرارات مجلس الوزراء أو المجلس البلدي أو لم يكن من أصدره مختصاً بإصداره ، يكون باطلاً ، ولا يجوز الاحتجاج به أمام القضاء ، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية التأديبية والمدنية على من أصدر القرار ."

**(المادة الثانية)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**

**المذكرة الإيضاحية  
لاقتراح بقانون  
في شأن إضافة مادة جديدة برقم ( ١١ مكرراً)  
إلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري  
وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها**

إن إصدار المسؤول لأي قرار إداري ، سواء كان قراراً لائحياً يتضمن قواعد عامة ومجردة أو قراراً فردياً يتصدى لحالة بعينها يجب أن يكون ضمن اختصاصاته المحددة بالقانون أو باللوائح أو بالتعليمات الصادرة من رئيسه ، والأصل أن يكون لمصدر القرار اختصاص أصيل بإصداره ، فإذا فوض غيره ببعض اختصاصاته تعين إسناد هذا التفويض إلى نص يجيزه ، وأن يلتزم المفوض إليه حدود التفويض ، سواء كان التفويض بالاختصاص أو بالتوقيع ، وإذا تم تجاوز حدود الاختصاص سواء من قبل صاحب الاختصاص الأصلي أو المفوض إليه ، فإن التصرف يقع باطلاً ولا يرتب أي آثار ، كما لا يجوز الاحتجاج به أمام المحاكم على اختلاف درجاتها ، وذلك تطبيقاً للمبادئ القانونية في تحديد الصلاحيات وممارستها ، والجزاء المترتب على تجاوزها .

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون ليضيف مادة جديدة برقم ( ١١ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها ، يقضي بأن القرار الذي يتجاوز به المسؤول حدود صلاحياته ، والمفوض إليه حدود التفويض ، يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يرتب أثراً ولا يتصحح بمرور الزمان ولا يجوز الاحتجاج به أمام المحاكم .